حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 228 الخميس 2 سبتمبر 2021

في اجتماع مع المجموعة الوزارية الاقتصادية

السيسي يوجه بتعزيز دور القطاع الخاص وزيادة حصته من إجمالي الاستثمارات

حابي

اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي أمس مع المجموعة الوزارية الاقتصادية، بحضور الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وطارق عامر محافظ البنك المركزي، والدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي، والدكتور محمد معيط وزير المالية، وهشام توفيق، وزير قطاع الأعمال العام، ونيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، واللواء محمد أمين، مستشار رئيس الجمهورية للشؤون المالية.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، السفير بسام راضي، بأن الاجتماع استعرض مؤشرات أداء الاقتصاد المصري.

وجرى التأكيد، خلال الاجتماع، على التصاعد التدريجي في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية العام الحالي 2021 رغم التحديات الكبيرة المتعلقة بتداعيات جائحة كورونا، والتي واجهتها الحكومة باتباع مسار متوازن حافظ على الالتزام بالإجراءات الاحترازية وسلامة المواطنين بالتوازي مع استمرار عجلة النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي للحزم التحفيزية التي اعتمدتها الدولة خلال فترة الجائحة على رفع معدلات النمو، حيث حافظت العديد من الأنشطة الاقتصادية على تحقيق معدلات نمو إيجابية.

كما تناول الاجتماع، في نفس الإطار، نتائج المسار التنازلي لنسبة المديونية الحكومية للناتج المحلي بدءًا من العام المالي الحالي، فضلًا عن جهود فض التشابكات المالية في ضوء العديد من المبادرات المتخذة في هذا الخصوص، إلى جانب انخفاض معدلات البطالة خلال عام 2021.

وأضاف المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية أن الاجتماع شهد أيضًا عرض أهم المستهدفات للاقتصاد المصري خلال المرحلة القادمة، والتي تقوم بالأساس على تحقيق نمو مستدام من خلال الوصول إلى مستويات مرتفعة من الاستثمار والحفاظ على استقرار الأسعار، بالإضافة إلى تحقيق مستويات عالية من التشغيل وفرص العمل اللائقة، والوصول لمستوى مناسب من الاحتياطي الأجنبي وخفض معدلات الدين الخارجي عبر الحد من الاقتراض الخارجي واقتصاره على القروض التنموية.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

ووجه الرئيس السيسي بتعزيز دور القطاع الخاص وزيادة حصته من إجمالي الاستثمارات، من خلال تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ومواصلة العمل على تهيئة المناخ الجاذب للمزيد من الاستثمارات الخاصة، آخذًا في الاعتبار الدور التنموي الهام للقطاع الخاص، لا سيما فيما يتعلق بزيادة فرص العمل ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الحفاظ على استقرار الأسعار والوصول لمستوى مناسب من الاحتياطي الأجنبي وخفض معدلات الدين الخارجي

وتطرق الاجتماع كذلك إلى آخر استعدادات تنظيم واستضافة "منتدى مصر للتعاون الدولي والتعاون الإنمائي 2021"، والذي سيعقد تحت رعاية الرئيس السيسي خلال الفترة من 8-9 سبتمبر الجاري بالقاهرة، بمشاركة دولية وإقليمية واسعة من الدول والمنظمات شركاء التنمية من أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، إلى جانب ممثلي القطاع الخاص.

ويسعى المنتدى إلى تعزيز العمل المشترك لتحقيق الأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2030، خاصةً عقب التداعيات السلبية التي تسببت فيها جائحة كورونا على مستوى العالم على الصعيد الصحي والاقتصادي والاجتماعي، والانعكاسات السلبية لذلك على تباطؤ جهود الدول لتحقيق التنمية.

كما يسلط الضوء على ريادة مصر على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بجهود تحقيق التنمية والإصلاحات الاقتصادية، وكذا الاهتمام الذي توليه الدولة لتعزيز العلاقات المشتركة والتعاون متعدد الأطراف.

5.4 % متوقع العام الجاري

7.7 % معدل نمو الربع الأخير من 2021/2020

معدل سنوى مبدئى فى حدود 3.3% العام المالى الماضى

حابي

استعرضت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خلال اجتماع مجلس الوزراء أمس برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، المؤشرات المبدئية لأداء الاقتصاد المصري خلال الربع الأخير والعام المالي 2020/2021.

وأشارت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى أن المؤشرات المبدئية تظهر أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأخير من العام المالي الماضي، حقق قفزة كبيرة؛ ليصل إلى نحو 7.7 % مقارنة بنحو 1.7% في الفترة ذاتها من العام المالي السابق عليه.

وقالت إن معدلات النمو ربع السنوية خلال العام المالي 2020/2021 ارتفعت من 0.7% في الربع الأول إلى 2% في الربع الثاني ثم إلى 2.9% في الربع الثالث، على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد المصري خلال هذا العام بسبب تداعيات أزمة جائحة كورونا.

وأضافت الوزيرة أن معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي تأثرت بتداعيات جائحة "كورونا"، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال العام المالي 2019/2020 ليسجل 3.6%، وذلك مقارنة بنحو 5.6% نموًا محققًا خلال العام المالي السابق عليه، فيما تشير النتائج المبدئية إلى تحقيق معدل نمو في حدود 3.3% خلال العام المالي 2020/2021.

وأوضحت أنه من المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 5.4% خلال العام المالي الجاري، بدعم النمو الكبير المتوقع في مؤشرات أداء الربعين الأول والثاني.

وقالت الدكتورة هالة السعيد إن العديد من الأنشطة الاقتصادية حققت معدلات نمو إيجابية خلال الربع الأخير من العام المالي الماضي، وتحول الانكماش في الأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثرًا بأزمة فيروس "كورونا" مثل المطاعم والفنادق، والصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والغاز الطبيعي، والكهرباء إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية وبارتفاع كبير.

الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وتابعت: حافظ العديد من الأنشطة الاقتصادية على معدلات نمو إيجابية خلال فترة الأزمة، وعلى رأسها الاتصالات، وقناة السويس، والأنشطة العقارية وتجارة الجملة والتجزئة والنقل والتخزين، والزراعة، والصحة، والتعليم، كما تجاوز الطلب الاستهلاكي في مصر، خلال الفترة المشار إليها، مرحلة ما قبل الأزمة بنحو 15% مما يجعلها استثناء عن دول المنطقة والعالم، وذلك نتيجة الدعم الحكومي وتحويلات المصريين وانخفاض معدلات التضخم وفقًا للتقرير الأخير لوكالة "فيتش".

وأوضحت الدكتورة هالة السعيد أن مساهمات قطاعات: تجارة الجملة والتجزئة، والصناعة، والزراعة، والأنشطة العقارية ارتفعت إلى نحو 47.6% من الناتج المحلي الإجمالي؛ بما يتسق مع برنامج الإصلاحات الهيكلية، وكذلك ارتفعت نسب مساهمات قطاعات: الاتصالات وقناة السويس والتشييد والبناء.

واستعرضت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية الاتجاهات الرئيسية لمعدلات البطالة خلال العام المالي الماضي، مشيرة إلى انخفاض معدلات البطالة الإجمالية على طول الفترة.

كما تطرقت إلى أن التعافي الاقتصادي العالمي يواصل مساره، ولكن في ظل فجوة متزايدة بين الاقتصادات المتقدمة وكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، موضحة أن سرعة التعافي الاقتصادي مرتبطة بمعدلات التطعيم.

في الإطار نفسه، قالت الوزيرة إن سوق العمل العالمية تضررت بشدة جراء استمرار أزمة كورونا، وأنه قد يستغرق الوصول إلى معدلات التوظيف ما قبل الجائحة في الاقتصادات المتقدمة إلى عدة سنوات، كما أن العالم يشهد موجة تضخمية بفعل التحسن النسبي في الطلب العالمي مدفوعًا باكتشافات لقاحات "كورونا"، وارتفاع تكلفة الشحن البحري وتحديات النقل المعرقلة لانتظام سلاسل الإمداد، والتوجه المتزايد في السوق العالمية نحو المضاربة نتيجة حالة عدم التيقن.

اعتبارًا من اليوم وتضم 6900 سلعة

تخفيضات جمركية لقائمة جديدة من الصادرات المصرية لأسواق دول الميركسور

حابي

أعلنت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، بدء تطبيق تخفيض جمركي على 6900 سلعة متبادلة بين مصر ودول تجمع الميركسور، اعتبارًا من اليوم، وذلك في إطار اتفاق التجارة الحرة الموقع بين مصر ودول التجمع، الذي يضم كلًا من البرازيل والأرجنتين وأروجواي وباراجواي.

وأشارت إلى أن أهم بنود هذه السلع والواردة بالقائمتين الثالثة والرابعة من الاتفاق، تتضمن الوبريات والمنسوجات والسلع الهندسية والزجاج والكريستال.

وقالت إن هناك تطورًا ملحوظًا في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر ودول تجمع الميركسور خلال الأعوام الأربعة الماضية، منذ إبرام اتفاق التجارة الحرة بين الجانبين ودخوله حيز النفاذ في 1 سبتمبر 2017.

ونوهت إلى حرص الوزارة على الاستفادة من أسواق الدول الأعضاء بالتجمع، التي تضم نحو 260 مليون نسمة واستخدامها كممحور لنفاذ الصادرات المصرية لأسواق دول قارة أمريكا الجنوبية.

ولفتت إلى أنه جار تعميم قوائم السلع التي تشملها التخفيضات الجمركية على كل المجالس التصديرية وتجمعات الأعمال، وبصفة خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ لتعزيز الاستفادة من الميزة التنافسية الكبيرة للصادرات المصرية في النفاذ لهذه الأسواق الهامة، والبدء في التواصل مع الشركات المستوردة لهذه المنتجات بدول تجمع الميركسور.

وأوضح إبراهيم السجيني مساعد الوزيرة للشؤون الاقتصادية والمشرف على قطاع التجارة الخارجية والاتفاقيات التجارية، أن التخفيضات الجمركية التي سيتم بدء تطبيقها تشمل تخفيضًا جمركيًا بنحو 62.5% على الصادرات المصرية للسلع المدرجة بالقائمة الثالثة والتي تشمل على أكثر من 3400 سلعة، بالإضافة إلى تخفيض جمركي للسلع المدرجة بالقائمة الرابعة بنحو 50% والتي تشمل على نحو 3500 سلعة.

نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة

115 % زيادة في الصادرات المصرية لدول التكتل خلال العام الماضي

ولفت إلى أن هذه الشريحة الجديدة من التخفيضات الجمركية تأتي استكمالًا لقائمة السلع التي تم تحريرها بالكامل من الرسوم الجمركية خلال سبتمبر من العام الماضي والتي شملت نحو 600 سلعة.

وأشار إلى أن الصادرات المصرية لدول تجمع الميركسور حققت منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ نسبة زيادة كبيرة حيث بلغت عام 2020 نحو 396 مليون دولار مقارنة بنحو 184 مليون دولار عام 2017 بنسبة زيادة قدرها 115%.

ولفت إلى أن الصادرات المصرية تركزت في المواد الكيماوية مثل الأسمدة النيتروجينية، والفوسفاتية، بوليمرات كلوريد الفينيل وهي من السلع التي تمتعت بتحرير فوري من كل الرسوم الجمركية منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ، بالإضافة إلى الخضر والفاكهة المحضرة أو المحفوظة وأيضًا الطازجة ويعتبر الثوم والبرتقال والعنب من أكبر السلع التي بدأت مصر في تصديرها إلى دول التجمع إضافة إلى الزيتون بكل أنواعه وأشكاله.

جدير بالذكر أن مصر قامت بتوقيع اتفاق تجارة حرة مع دول تجمع الميركسور (البرازيل والأرجنتين وأروجواي وباراجواي في عام 2010 ودخل حيز النفاذ اعتبارًا من الأول من سبتمبر 2017، وينص على الإعفاء التدريجي على عدة أعوام وصولًا إلى الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية المفروضة على 90% من السلع المتبادلة بين الطرفين وفقًا لعدة قوائم مرفقة بالاتفاق A إعفاء فوريًا، B إعفاء على ثلاث سنوات، c إعفاء على 7 سنوات، D إعفاء على 9 سنوات).

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- تحالف أوراسكوم للإنشاءات يوقع عقدا بقيمة 4.5 مليار دولار لبناء منظومة قطار فائق السرعة
- مصر كابيتال تطلق صندوق استثمار في أدوات الدين بحجم مبدئي 100 مليون جنيه
- البورصة المصرية: قيد أسهم ماكرو جروب كأن لم يكن
- بنك UBS يتوقع وصول أسعار برنت إلى 75 دولارا للبرميل
- البورصة تصعد إلى مستوى 11283 نقطة ختام التعاملات.. وسهم CIB يقفز 1.43%